واقع القطاع الصحي

في شمال و شرقي سوريا

آسو للدراسات
www.asocenter.org

مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

هي مؤسسة بحثية تغطي مجالاً إقليمياً واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيواستراتيجية واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقر في سوريا والعراق.

يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعنى بالمنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإداري.

انطلاقاً من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ليكون مركزاً للتفكير وصنع السياسات العامة محلياً وإقليمياً وإعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.

حقوق النشر محفوظة ٢٠٢٠

الفهرس

المقدمة: ٤

المرافق الصحية في شمال وشرق سوريا: ٤

١- المشافي العامة: ٤

٢- المشافي الخاصة: ٥

٣- المستوصفات: ٥

التحديات التي تواجه القطاع الصحي في شمال وشرق سوريا: ٦

١-قلة الكوادر الطبية المتخصصة: ٦

٢ -قلة المرافق الصحية: ٧

٣-نقص الأجهزة والمعدات الطبية: ٧

٤-قلة الأدوية والمواد الطبية: ٧

٥-تدهور الواقع الاقتصادي: ٨

٦ -الصراعات السياسية: ٨

٧-انتشار فايروس كورونا: ٨

الاستنتاجات والتوصيات: ٩

المراجع: ١٠

المقدمة:

يعاني القطاع الصحي في سوريا من ضعف بنيوي بشكل عام. وذلك لأسباب متعددة، ساهمت الحرب في مفاقمتها بشكل مدمر. فقد تعرض القطاع الصحي خلال السنوات التسع للحرب السورية، إلى المزيد من الدمار والتدهور، ولم تسلم المشافي والمرافق الصحية من الهجمات العسكرية، التي دمّرت الكثير منها بشكلٍ كامل، وبعضها الآخر بشكلٍ جزئي، كما تعرّضت الكوادر الطبية من أطباء وممرضين ومسعفين وممرضين ونشطاء مدنيين للملاحقة ولحملات الاعتقال والقتل والتعذيب، الأمر الذي أدى إلى مغادرة الكثير من العاملين في قطاع الصحة البلاد.

وكغيرهِ من القطّاعات الأخرى، تدهورت البنى الأساسية للقطاع الصحي وخسر المقوّمات التي تؤهّله للقيامَ بمهامهِ في تقديم الخدمة والرّعاية الصّحية للقاطنين في المناطق التابعة للإدارة الذاتيّة من سكان محليين ونازحين، وخاصةً، بعد ظهور العديد من حالات الإصابة بفيروس كورونا، التي تستدعي المزيد من الرعاية الصحية، وإلى منظومة صحية متكاملة ومتطورة من الموارد البشرية والتجهيزات والمواد الطبية.

كان القطاع يفتقر حتى قبل عام ٢٠١١ إلى المرافق الصّحية من مشافي ومستوصفات ومراكز صحية؛ التي كانت قليلة العدد من جهة، وغير مجهّزة على النّحو المطلوب من جهةٍ أخرى، إذ كانت غير مُخدَّمة بالمعدّات الطّبية المتطوّرة والأجهزة الحديثة الضّرورية لتشخيص ومعالجة الكثير من الحالات المرَضيّة الحرجة والمُستعصية؛ كان القطاع الصّحي كغيره من القطاعات على أجندة السّياسة السّورية، التي عملتْ على تهميش المناطق التابعة لمحافظة الحسكة التي يشكّل المكوِّن الكردي الغالبيّة العظمى لسكانها.

المرافق الصحية في شمال وشرق سوريا:

١- المشافي العامة:

تعد المشافي العامة إحدى أهم المرافق الصحية في شمال شرق سوريا. ويقصدها الكثير من المرضى، وخاصةً ذوي الدخل المحدود، ممن لا يستطيعون النهوض بتكاليف المشافي الخاصة. إلا أن مستوى الرعاية الصحية في مجمل المشافي العامة يعتبر متدنياً، سواء من ناحية الاهتمام أو من ناحية الكفاءة للكودر الطبية وتوافر الأجهزة، كما أنها تفتقد إلى المستويات المطلوبة من النظافة والتعقيم، الأمر الذي يجعل المشافي بحد ذاتها بؤرة للعدوى وانتشار الكثير من الأمراض، وخاصة بعد ظهور الفايروس وإصابة العديد من الكوادر الطبية به، الأمر الذي يتنذر بكارثة صحية نتيجة لسرعة التفشي وضعف المقومات الضرورية للوقاية والحماية.

يبلغ مجمل عدد المشافي العامة في كافة المناطق التابعة للإدارة الذاتية ٢٤ مشفى عام، موزعة على المقاطعات الخمس على النحو التالي:

هامش (١) – تحديد فايروس كورونا .

المقاطعة	عدد المشافي العامة
الحسكة	٨
الرقة	٦
دير الزور	٨
منبج	١
كوباني	١

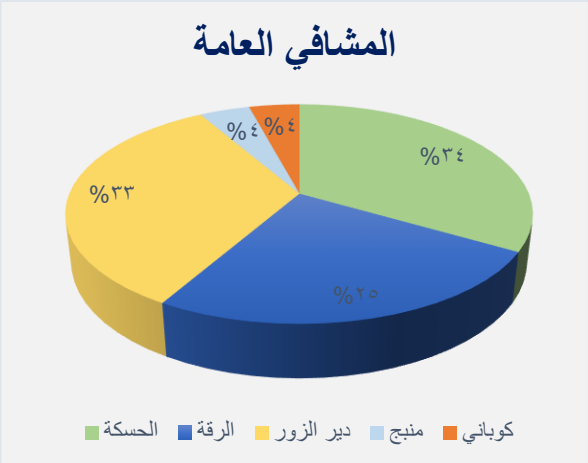

٢- المشافي الخاصة:

يعد مستوى الرعاية الصحية في المشافي الخاصة مقبولاً في مناطق شمال وشرق سوريا، بالمقارنة مع المشافي العامة، وخاصة من ناحية النظافة والتعقيم إلا أنها تفتقد كذلك إلى بعض الأجهزة الضرورية مثل المرنان المغناطيسي، ولا تستطيع التعامل إلا مع الحالات الخفيفة والمتوسطة، أما الحالات الحرجة والخطيرة فيتم تحويلها إلى العاصمة دمشق، لوجود كوادر أكثر كفاءة وخبرة، ووجود أجهزة ومعدات طبية أكثر تطوراً. إلا أن تكاليف السفر وصعبته، وتكاليف المعالجة في هذه المشافي تعتبر باهظة وخاصة ما يتعلق بالعمليات الجراحية، بشكلٍ لا يتناسب مع متوسط دخل الفرد والرواتب الممنوحة من قبل الإدارة الذاتية أو الحكومة السورية.

يبلغ مجمل عدد المشافي الخاصة في كافة المناطق التابعة للإدارة الذاتية ٦٨ مشفى خاص، موزعة على المقاطعات الخمس على النحو التالي:

المقاطعة	عدد المشافي الخاصة
الحسكة	٢٧
الرقة	١١
دير الزور	٢٠
منبج	٨
كوباني	٢

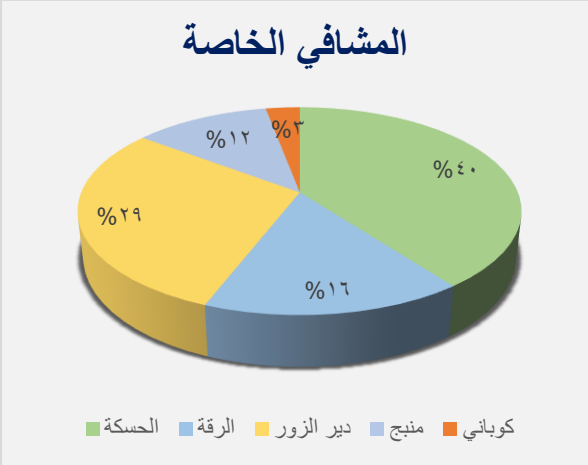

٣- المستوصفات:

تعد المستوصفات من المرافق الخدمية البسيطة في شمال وشرق سوريا، التي لا تتوافر فيها الاختصاصات والأجهزة الطبية، باستثناء طبيب عام وطبيب أطفال وطبيب أسنان وقابلة قانونية وبعض الممرضين، ووجود جهاز للتصوير الشعاعي، وتعتبر المستوصفات مراكزاً لتلقيح الأطفال باللقاحات الدورية المقدمة من وزارة الصحة.

يبلغ مجمل عدد المستوصفات في كافة المناطق التابعة للإدارة الذاتية ٣٥ مستوصف، موزعة على المقاطعات الخمس على النحو التالي:

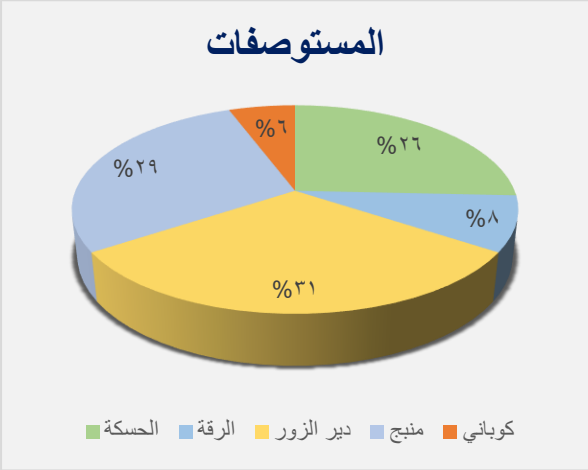

المقاطعة	عدد المستوصفات
الحسكة	٩
الرقة	٣
دير الزور	١١
منبج	١٠
كوباني	٢

التحديات التي تواجه القطاع الصحي في شمال وشرقي سوريا:

١-قلة الكوادر الطبية المتخصصة:

إن قدرات القطاع الصحي في شمال شرق سوريا أضعف من تلك الموجودة في المناطق التي يسيطر عليها النظام وكذلك أضعف من القدرات الصحية في الشمال الغربي[1].

تشهد المناطق التابعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سورياً قلةً في الكوادر الطبية المتخصصة من أطباء وممرضين ومسعفين؛ نتيجة تعرض الكثيرين للاعتقال والقتل خلال السنوات التسع من الصراع الدائر في سوريا بين العديد من القوى المحلية والإقليمية والدولية، كما أن العديد من تلك الكوادر ذات الخبرة والكفاءة الطبية اضطرت إلى الهجرة أو اللجوء إلى دول الجوار بسبب الظروف الأمنية السيئة وغياب الاستقرار، وتدهور الظروف المعيشيّة، وحالات التوتر والنّزاع السّياسي والعسكري، والوضع المزري لقطاع التعليم...

قلة الكوادر الطبية المتخصصة تجلت على نحوٍ ملموسٍ في كافة المرافق الصّحية من مشافي عامة وخاصة، وعيادات تخصصية، ومستوصفات ومراكز صحية... مما أحدث خللاً واضحاً في النظام الصحي، وجعل الكثير من المرضى في تلك المناطق، وخاصة ممن يعانون من أمراض مزمنة ومستعصية، كالأمراض السرطانية وأمراض القلب والكلى... يضطرون للسفر إلى مدن أخرى، وخاصةً دمشق، لتلقي العلاج، متحملين أعباءً وتكاليف مالية باهظة في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور.

كما تشهد المناطق قلة كذلك في عدد الممرضين والمسعفين والمخبرين في المشافي والمراكز الصحية الأخرى، ممن يمتلكون الكفاءات والخبرات المطلوبة للتعامل مع الحالات المرضية الحرجة التي كثرت نتيجة ظروف الحرب والاقتتالات

[1] صحيفة جسر الإلكترونية ١ مايو ٢٠٢٠. https://cutt.us/mpFhQ

التي شهدتها تلك المناطق، بالإضافة إلى الظروف البيئية السيئة التي ساهمت في تفشي الكثير من الأمراض والأوبئة بين كافة الفئات العمرية، وخاصة الأطفال.

٢-قلة المرافق الصحية:

تعتبر المرافق الصحية الموجودة في مناطق شمال وشرق سوريا قليلة جداً بالمقارنة مع عدد السكان الكبير، والكثافة العالية في الكثير من المناطق التي تعج بالنازحين سواء في المجتمع المحلي أو في المخيمات التي يعيش فيها أكثر من ١٠٠ ألف شخص[٢]، بالإضافة إلى المتحجزين من أفراد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والبالغ عددهم ١١٠ ألف شخص[٣]، مما يستدعي المزيد من المشافي العامة والخاصة والمراكز الصحية والمستوصفات، وكذلك مراكز الحجر الصحي بعد انتشار فايروس كورونا في مجمل المناطق التابعة للإدارة الذاتية في الآونة الأخيرة.

هذه المرافق على قلتها، تفتقر كذلك إلى الكثير من الخدمات، من أجهزة ومعدات وطواقم طبية، وعلى نحو خاص، غرف العناية المركزة التي لا يوجد منها سوى ٢٧ غرفة[٤]، وأجهزة التنفس الاصطناعي، حيث دمرت الحرب الدائرة منذ أكثر من تسع سنوات العديد منها وتجهيزاتها، وهجّرت طواقمها؛ مما انعكس سلباً على القطاع الصحي وجعل بنيته التحتية متدهورة، وعاجزة على استيعاب الأعداد الكبيرة من المرضى والمصابين والحالات الإسعافية المتعددة. وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة يعجز الكثير من المرضى عن العلاج في المشافي الخاصة، ويضطرون لمراجعة المراكز الصحية والمستوصفات التي تعتبر بدائية الخدمة وتكاد تخلو من المعدات والأجهزة الطبية الضرورية، و كذلك من الكوادر الطبية المتخصصة والمؤهلة.

٣-نقص الأجهزة والمعدات الطبية:

يعد وجود المرافق الصحية من مشافي ومراكز صحية... قليلة الجدوى والفاعلية في ظل غياب الأجهزة والمعدات الطبية والمخبرية، الضرورية لتشخيص الكثير من الحالات المرضية الحرجة والمعقدة، والتي لا يمكن تشخيصها بالأدوات والفحوصات التقليدية.

تعاني المرافق الصحية كافة، في مناطق الإدارة الذاتية، من نقص في الأجهزة المخبرية والشعاعية المتطورة، وجهاز الرنين المغناطيسي- وأجهزة التنفس الاصطناعي وغسيل الكلى، وفي ظل انتشار جائحة كورونا فأنه يوجد نقص كبير في المستلزمات والإمكانيات الضرورية لمجابهة تفشي هذا الوباء من أجهزة التنفس الاصطناعي والمخابر التي تحتوي على أجهزة الـ PCR، إضافة الى مستلزمات الحماية الشخصية من كمامات وقفازات وكذلك الألبسة الواقية والمعقمات والأدوية اللازمة لمعالجة المرضى.

على الرغم من وجود الكثير من المنظمات الدولية في هذه المناطق إلا أن تأثيرها وفعاليتها يكاد يكون معدوماً في القطاع الصحي، على الرغم من النداءات والمناشدات الكثيرة من قبل السلطات والمنظمات المحلية، باستثناء الجانب التوعوي فقط، كتدابير للحماية والوقاية. حتى أنّ المساعدات الطبية الإنسانية المخصصة من قبل منظمة الصحة العالمية لمناطق شمال وشرق سوريا كانت تُرسَل للحكومة السورية التي استأثرت بها لمناطقها، ولم ترسلها للمناطق التابعة للإدارة الذاتية نظراً لتوتر العلاقات والخلافات السياسية بين الطرفين.

٤-قلة الأدوية والمواد الطبية:

تعتبر أزمة القطاع الدوائي من الأزمات المتفاقمة في مناطق الإدارة الذاتية، حيث تخلو مجمل مناطق شمال وشرق سوريا من أي شركات أومعامل دوائية، وتعمد بشكل كامل على الأدوية التي تأتي من مناطق سيطرة الحكومة السورية، بالإضافة إلى بعض الأدوية الأجنبية النادرة والباهظة الثمن.

إنّ طبيعة العلاقة القائمة بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية في ظل التوتر والخلافات والصراعات، انعكس سلباً على تدفق الأدوية والمواد الطبية إلى المناطق التابعة للإدارة الذاتية، حيث قلّت الكثير من الأنواع الدوائية بشكل ملحوظ، كما

---

[٢] أخبار الامم المتحدة ٧ مارس ٢٠٢٠. https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050791
[٣] HRW سوريا أحداث ٢٠١٩. https://www.hrw.org/ar/world-report/2020/country-chapters/336770
[٤] Independet عربية. ٣٠ مارس ٢٠٢٠. https://www.independentarabia.com/node/106991

فُقِدت بعض الأنواع نهائياً من المستودعات والصيدليات، وخاصة المتعلقة بالأمراض المزمنة كالضغط والسكري، والجرعات الكيماوية للأمراض السرطانية المتواجدة في دمشق حصراً ولا يمكن إرسالها عن طريق الشحن. أما الأدوية الموجودة فقد تزايدت أسعارها أضعافاً مضاعفة، في ظل تفشي فايروس كورونا، وإغلاق المعابر وتوقف الحركة التجارية، كما أن العقوبات الأمريكية الأخيرة المتمثلة بقانون قيصر كانت لها تأثيرات كبيرة على القطاع الدوائي في عموم سوريا لعدم القدرة على استيراد المواد الخام الفعالة، الأمر الذي أوقف عجلة التصنيع، وفتح الباب أمام الأدوية المُهرَّبة من دول الجوار، واحتكارها من قبل البعض، وغلاء أسعارها بشكل فاحش.

٥-تدهور الواقع الاقتصادي:

يُعتبَر الواقع الاقتصادي المتدهور في شمال وشرق سوريا من أهمّ العوامل المؤثّرة على القطاعات كافة، وعلى نحوٍ خاص القطّاع الصّحي، إذ كانت المنطقة تشهدُ من قبل تدهوراً في البنى الاقتصادية وتفتقر إلى المؤسسات والمصانع الإنتاجية، وأسهمت حالات الحظر في تدهور الوضع الاقتصادي في ظل إغلاق المعابر والأسواق مما انعكس سلباً على الإدارة الذاتية والقاطنين في مناطقها، بالإضافة إلى تداعيات قانون قيصر، وانهيار الليرة السورية، التي شهدت هبوطاً حاداً في قيمتها مقابل القطع الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى تزايد نسب الفقر والبطالة في المنطقة وضعف القدرة الشرائية نتيجة الغلاء الفاحش لأسعار كافة السلع والمواد الاستهلاكية، وعلى نحوٍ خاص، الأدوية؛ حيث تجاوزت نسبة الزيادة مؤخراً حوالي ٤٠٠ % وفقاً لاستقصاءات فريق مركز آسو، في ظل ضعف الرقابة واختلاف أسعار الأدوية بين صيدلية وأخرى، واحتكار البعض منهم للأدوية المفقودة، علاوةً على ارتفاع أسعار الكشف الطبي والتحاليل المخبرية والصور الاشعاعية، كل هذا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي أثقلت كاهل الكل، وخاصةً، المرضى وذويهم.

٦ -الصراعات السياسية:

إنّ استمرار الصراع القائم في سوريا، والتدخلات الدولية والإقليمية، وتقاسم مناطق النفوذ بين الحكومة السورية والمعارضة، والإدارة الذاتية، وغياب الاستقرار والتوافقات السياسية يسهم في تفاقم الأزمة على المستويات والصعد والقطاعات كافة.

والعلاقة المتوترة ما بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية كانت لها تجليات واضحة في ظل ظروف العزلة والحصار التي شهدتها مناطق شمال وشرق سوريا، وقطع الإمدادات الصحية عنها لفترات متلاحقة، وكذلك الاستئثار بالمساعدات الطبية المقدمة من قبل المنظمات الدولية، وعلى نحوٍ خاص، منظمة الصحة العالمية، وحرمان مناطق الإدارة الذاتية منها، في ظل إغلاق المعابر الحدودية، وغياب المنشآت الصناعية الدوائية، مما سبب تدهور الحالة الصحية للكثير من المرضى لعدم القدرة على تلقي العلاج. حتى أن الكثير من الحالات المرضية لم يكن باستطاعتها السفر إلى مناطق النظام لأسباب أمنية، وخوفاً من التعرض للملاحقة والاعتقال نتيجة الانتماءات والولاءات السياسية، أو عدم الالتحاق بخدمة العلم منذ عام ٢٠١١.

٧-انتشار فايروس كورونا:

يعتبر انتشار فايروس كورونا في مناطق شمال وشرق سوريا من أكبر وأهم التحديات التي تهدد بانهيار النظام الصحي، وحدوث كارثة إنسانية لضعف الإمكانات الصحية والاقتصادية من جهة والكثافة السكانية العالية في ظل الأعداد الكبيرة من النازحين من جهة أخرى، بالإضافة إلى تخاذل الكثير من المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية وخاصة في قطاع الصحة لهذه المناطق.

وعلى الرغم من الاجراءات الوقائية والاحترازية التي قامت بها الإدارة الذاتية، والحملات التوعوية التي بها الإعلام والكثير من المنظمات المحلية في المنطقة، إلا أنها تعجز عن الاستجابة الفاعلة لانتشار هذه الجائحة التي تتطلب أنظمة صحية على مستوى عال من التطور، مجهزة بالأجهزة والمعدات والمواد الضرورية للكشف عن الفايروس والحماية والتعامل مع الحالات الحرجة التي تستدعي غرف العناية المركزة وأجهزة التنفس الاصطناعي، التي تفتقر إليها مجمل مناطق شمال وشرق سوريا، وعلى نحو خاص في المخيمات التي تكتظ بالنازحين وتفتقد إلى المستويات الدنيا من الرعاية الصحية، وكذلك الحال بالنسبة إلى السجون التي تحوي أعداداً كبيرا من أفراد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

الاستنتاجات والتوصيات:

تشير المعطيات المتعلقة بالواقع الصحي في شمال وشرق سوريا إلى افتقار وتدهور المنظومة الصحية، المتمثلة بالمرافق الصحية والكوادر الطبية والأجهزة والمواد الطبية، وعجزها عن استيعاب الأعداد الكبيرة من المرضى وتقديم الرعاية الصحية لهم على النحو المطلوب، في ظل انتشار الأوبئة ضمن السياق الذي ما تزال تمر به المنطقة من الصراعات والحروب منذ اكثر من تسع سنوات، والدمار الذي لحق بالبنى التحتية الذي انعكس سلباً على القطاعات الخدمية كافة، بالإضافة إلى الهجمات العسكرية التركية، وقطعها للمياه عن مدينة الحسكة والبلدات التابعة لها، الأمر الذي يزيد من انتشار الأمراض ويصعّب من إجراءات الوقاية والحماية في ظل انتشار الفايروس في الكثير من المناطق التابعة للإدارة الذاتية، الأمر الذي يستدعي تدخلاً واستجابة فاعلة وعاجلة من قبل كافة الجهات الفاعلية سواء المحلية أو الدولية لتلافي الأخطار المحدقة بالمنطقة ومنع كوارث صحية محتملة، وذلك من خلال:

١- وضع خطط استراتيجة للنهوض بالمنظومة الصحية وتطويرها على مستوى المرافق الصحية كافة، والكوادر الطبية.
٢- تدريب الكوادر الطبية على كيفية التعامل مع الحالات الحرجة والأوبئة المستجدة.
٣- العمل على إنشاء معامل للأدوية والمواد الطبية، والحصول على تراخيص من شركات الأدوية لتأمين احتياجات المنطقة من القطاع الدوائي.
٤- المساهمة في تطوير خطط الاستجابة للوقاية، وكذلك لمواجهة حالات انتشار فايروس كورونا وتداعياتها الصحية والاقتصادية...
٥- تكثيف الحملات الإعلامية لنشر المعلومات الطبية الصحيحة عن الفايروس، وزيادة الوعي الصحي، وتصحيح المعتقدات والمعلومات الخاطئة.
٦- العمل على تجهيز المشافي ومراكز الحجر الصحي وزيادة عددها، وتجهيزها بالأدوات والمعدات الطبية اللازمة، من أدوية ومعقمات وتوفير المزيد من أجهزة الكشف عن فيروس كورونا.
٧- زيادة عدد غرف العناية المركزة وأجهزة التنفس الاصطناعي لاستيعاب المزيد من الحالات الحرجة.
٨- التنسيق مع كافة الهيئات الفاعلة لتقديم الخدمة والدعم للحد من انتشار فايروس كورونا.

المراجع:

١- صحيفة جسر الإلكترونية ١ مايو ٢٠٢٠: https://cutt.us/mpFhQ

٢- أخبار الامم المتحدة ٧ مارس٢٠٢٠: https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050791

٣- HRW سوريا أحداث ٢٠١٩: https://0i.is/qUWH

٤- Independet عربية. ٣٠ مارس ٢٠٢٠: https://www.independentarabia.com/node/106991

واقع القطاع الصحي

في شمال و شرقي سوريا

آسو للدراسات
www.asocenter.org